القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياقات العامة

فادي جمعة[1]، أيمن يوسف[2]

[1،2] علوم سياسية، الجامعة العربية الأمريكية– فلسطين

[1]Fadi.jumaa@aaup.edu, [2] Ayman.yousef@aaup.edu

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه القدس والأماكن المقدسة فيها، وأبرز الأحداث والحيثيات التي أثرت في مجمل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين بشكل عام والأراضي المقدسة بشكل خاص، من خلال الإجابة عن السؤال حول العوامل والمتغيرات التي أثرت في المواقف الأمريكية تاريخيا من قضية القدس ضمن الاعتبارات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

قامت الدراسة على فرضية تقول: إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية اتسمت تاريخيا بالضبابية تجاه القدس وأماكنها المقدسة، فبالرغم من محاولة إظهارها الحيادية وتمسكها بالمواثيق والمعاهدات الدولية، إلا أن إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة ظلت منحازة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وبقيت مرحلة الضبابية طاغية لحين وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أنهى هذه المرحلة بإظهار انحيازه التام والعلني للاحتلال الإسرائيلي، وإعلانه نقل سفارة بلاده إلى القدس، مبتدئا فصلا جديدا من فصول علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس وبالقضية الفلسطينية. ولإثبات الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهجية الوصفية التحليلية التي تتبعت الجذور التاريخية لهذه القضية، وموضعتها في سياق السياسة الخارجية الأمريكية، والتي اعتمدت على مصادر متنوعة منها الكتب والمجلات والدوريات والمصادر الإلكترونية، باللغتين العربية والإنجليزية.

وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أبرزها أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت سياسات ومواقف يمكن أن توصف بأنها معادية للفلسطينيين، أو على أقل تقدير سياسات ليست صديقة وليست متفهمة لقضيتهم بجوانبها المختلفة، كما اتّسمت السياسة الأمريكية بالدعم اللامحدود الذي قدّم على شكل مساعدات مالية وعسكرية وسياسية لـ"إسرائيل"، رغم معرفتها وإدراكها أن "إسرائيل" دولة احتلالية، إحلاليه واستيطانية. وأن الولايات المتحدة التي أعلنت نظريا دعمها للقرارات الدولية المختلفة التي اعتبرت القدس جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة ظلت عمليا مقتنعة بوجهة النظر "الإسرائيلية" التي يعززها الوجود اليهودي المنظم في الولايات المتحدة الأمريكية، واللوبي الصهيوني المؤثر بعديد من الشخصيات الفاعلة في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية: *السياسة الخارجية، الادارة الامريكية، الترامبية، القدس، اليمين المحافظ.*

المقدمة:

تحتل القدس موقعًا مهمًا في الوجدان الفلسطيني، وفي العقلية النفسية الفلسطينية، وتعد بحق من أكثر القضايا إشكالية وتعقيدًا، بحيث تعترض سبيل "علاقة طبيعية" بين الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي". وهي كذلك لما لها من أهمية دينية تاريخية تخفق لها القلوب والصدور، وتشكل مصدر إلهام روحاني للفلسطينيين، وتدخل في معادلة تكوينهم الثقافي وهويتهم الحضارية والمعنوية، كما أن للقدس اعتبارات جيوسياسية وجيواقتصادية كونها تتوسط فلسطين وتربط شمالها بجنوبها، وتسهّل علاقة انسيابية مرنة بين الساحل الفلسطيني ومرتفعاته الداخلية. فهي تاريخيًا مكان التقت فيه شبكة المواصلات والرحلات الدينية والسياحية والقوافل التجارية، إضافة إلى كونها مقصد الغزاة والفاتحين والتجار والسياح، فالقدس بمكانتها الدينية ومرافقها السياحية تستقطب السياح والحجاج من مختلف أصقاع الأرض، وأركان الكون، وهذا بالطبع يشكل مصدر دخل اقتصادي هام لسكانها، وسكان فلسطين عمومًا.

وبسبب ذلك يمكن النظر إلى القدس وقضيتها على طاولة المفاوض الفلسطيني– "الإسرائيلي" كعائق كبير، ومعيق أساسي أمام أي علاقة تطبيعية عادية بين الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، كما أنني لا أبالغ إذا افترضت أن التلاقي الإيجابي أو السلبي بين أصحاب الديانات السماوية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) يتوقف على مستقبل القدس ووجهتها الدينية والثقافية والحضارية، وعلى طبيعة الأحضان التي سترتمي فيها القدس في مرحلة التسويات والمعالجات السياسية النهائية.

إن حل الصراع الفلسطيني–"الإسرائيلي"، واقتراح تسويات ومشاريع حلول لكل القضايا الإشكالية الكبيرة والمعقدة، بما فيها موضوع مستقبل القدس، أصبح الآن من الأولويات الأمريكية، وأبرز عامل محرّك لسياستها الخارجية، خاصة في مرحلة حرب أمريكا على ما تسميه الإرهاب؛ لأن فلسطين وقضيتها تشكل مصدر إزعاج وإحراج للإدارات الأمريكية المتتالية. وهذا بدوره يساعد في اختمار شعور متدفق وشلال من الحقد والكراهية يعتمل قلوب العرب خاصة، والمسلمين عمومًا تجاه أمريكا وسياساتها في الشرق الأوسط.

هناك قناعة فلسطينية جازمة وحازمة مفادها: أن القدس بأسوارها ومساجدها وكنائسها وأسواقها القديمة، هي مفتاح الحرب والسلام في المنطقة، وهذا فعلاً ما حدث مع عمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس، الذين نجحوا في تحرير القدس في مناسبات مختلفة عبر التاريخ من خلال توحيد جهود الأمتين العربية والإسلامية، وتجييش طاقات الأمة وقدراتها ومقدراتها لمصلحة هذه المهمة الرفيعة. القدس ليست مكانًا للصلاة والعبادة والتهجد فقط، وإنما

أهميتها تتجاوز ذلك؛ لأنها مقصد الفلسطينيين والمسلمين عمومًا، طالبي الراحة النفسية والغذاء الروحي والعلم والشفاء. تجد آلاف الفلسطينيين يرسلون أولادهم إلى مدارس القدس وجامعاتها ومشافيها، وينتظمون في رحلات للتمتع بآثارها القديمة، طلبًا للعلم والعلاج رغم المضايقات التي تضعها السلطات "الإسرائيلية"، والمعيقات التي تصعّب دخولهم إلى المدينة المقدسة، خاصة في أيام الجمع والأعياد والمناسبات الوطنية والدينية.[1]

أما بالنسبة للمسيحيين، فقد لخص البطريرك ميشيل الصباح أهمية القدس للمسيحيين الفلسطينيين، وللمسيحيين عمومًا في مجموعة من النقاط، وأهمها:

1- القدس مقدسة ورفيعة الشأن للديانات السماوية الثلاثة.

2- القدس لها مكانة في الوجدان والعقل المسيحي عبر التاريخ؛ لأن السيد المسيح عاش فيها وعلّم وصنع المعجزات، وتألم ومات، وفيها تمت القيامة المجيدة.

3- تقع على عاتق كنائس القدس، خاصة كنيسة القيامة، مسئولية استقبال المؤمنين والحجاج المسيحيين من كل أنحاء المعمورة، والقيام بواجبهم، وتوفير كل وسائل الراحة لهم؛ حتى يتمكنوا من إتمام واجباتهم الدينية في المدينة المقدسة.[2]

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في تتبع المواقف التاريخية للإدارات الأمريكية المختلفة المتعلقة بمدينة القدس، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مرورا بفترة الحرب الباردة، التي سادت وأثرت في العلاقات الدولية حتى العام 1991، وصولا إلى وصول إدارة ترامب اليمينة المحافظة إلى سدة الحكم في البيت الأبيض. وتنطلق مشكلة الدراسة من معرفة الحيثيات والسياقات التي أثرت في مجمل السياسة الخراجية الأمريكية المتصلة بفلسطين والمتعلقة بقضية القدس على وجه التحديد، ولعل أهم هذه السياقات الأبعاد الداخلية والمنظومة السياسية وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام وما إلى ذلك من متغيرات محلية، فضلا عن الاعتبارات الخارجية بما فيها طبيعة المنظومة الدولية والنظام الدولي وعلاقة أمريكا مع العالم العربي و"إسرائيل". وبما أن هناك تتبعاً تاريخياً للمواقف والتصريحات والإعلانات الأمريكية المرتبطة بالقدس، فإن المنهجية

[1] عبد الرحمن عباد، مكانة القدس في الإسلام، في مستقبل القدس العربية (الدار البيضاء: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1999) ص 53-81.

[2] البطريرك ميشيل الصباح، مكانة القدس في الدين المسيحي، في مستقبل القدس العربية. (الدار البيضاء: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1999) ص 83-86.

التاريخية النقدية قد أسهمت في عرض المشكلة وتحليلها وساعدت في الاستشراف وكتابة التوصيات، وكان للمصادر الأولية والثانوية الأثر الأكبر في كتابة هذا البحث وإغنائه بشكله النهائي.

أسئلة الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على سؤال رئيس أثاره الباحثون بهدف الإجابة عنه في المتن وفي صلب الدراسة، والسؤال هو: ما هي العوامل والمتغيرات التي صبغت المواقف الأمريكية تاريخيا من قضية القدس ضمن الاعتبارات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية؟

وينبثق عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. كيف حضرت القضية الفلسطينية استراتيجيا في الرؤية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟
2. لماذا ظهرت الضبابية في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من فلسطين ومن قضية القدس، حتى نهاية فترة الرئيس باراك أوباما؟
3. ما هي التغيرات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة فترة الرئيس الأمريكي كلنتون، وتبعات ذلك على شرعنة البقاء الإسرائيلي الاحتلالي في المدينة المقدسة؟
4. كيف تم تناول قضية القدس في محادثات السلام التي تقدمت بها إدارة كلنتون للجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"؟
5. بماذا أثرت العوامل والمتغيرات الإقليمية في سياسة إدارة الرئيس ترامب فيما يتعلق بقضية القدس؟
6. هل قرار إدارة الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية يعد إنهاءً لمرحلة الضبابية في السياسة الأمريكية من القدس؟
7. ما معنى "الترمبية" فيما يتعلق بقرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في الآونة الأخيرة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة العلمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمرامي يقف على رأسها:

1. تسليط الأضواء على سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية فيما يتعلق بالقدس، ورصد ذلك بالعرض والتحليل والاستشراف ضمن سياق تطور الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية والعلاقة الحميمية التي تربط أمريكا مع دولة الاحتلال.

2. تناول قضية القدس والأماكن المقدسة فيها وأهميتها الروحية والوجدانية ضمن حسابات الإدارات الأمريكية المختلفة، ديمقراطية كانت أم جمهورية، ضمن سياقات السياسة الخارجية الأمريكية، والاعتبارات والمتغيرات الداخلية أيضا.
3. إدراك تداعيات قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأخير المتعلق بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال وإسقاطات ذلك على عملية السلام، والدور الأمريكي في مسرح القضية الفلسطينية.
4. تتبع أثر اللوبي اليهودي الصهيوني في صياغة المواقف الأمريكية من قضية القدس على وجه التحديد، والقضية الفلسطينية عموما.
5. تحليل وضعية القدس سياسياً في مختلف مبادرات السلام ومقترحات التسوية، خاصة في فترة ما بعد اتفاق أوسلو في العام 1993.
6. رصد مسارات التغير التاريخي الطفيف الذي طرأ على مواقف الإدارات الأمريكية من حيث استمرار الدعم المنقطع النظير لإسرائيل والانحياز ضد الفلسطينيين.
7. إغناء المكتبة الفلسطينية خصوصا، والعربية عموما، بمنشور علمي أو مقالة علمية تحليلية ترصد تلك المواقف الأمريكية المتعلقة بالقدس، لا سيما أن هناك نقصاً في مثل هذه الدراسات والأدبيات العلمية التي تناولت هذا الموضوع ضمن المنهجيات العلمية الرصينة.

منهجية الدراسة:

بما أن المنهجية هي الطريقة المنظمة في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها قبل الوصول إلى النتائج والاستنتاجات، فإن الدراسة الحالية استخدمت المنهجية الوصفية النوعية من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية التي حكمت المواقف الأمريكية الرسمية من قضية القدس على وجه التحديد، حيث عقبت بشكل نقدي ووصفي على مختلف التحركات الأمريكية المرتبطة بالقدس. وقد اعتمدت الدراسة على مصادر أولية وثانوية منها الكتب والمجلات والدوريات وبعض الوثائق ومواقع الإنترنت المتوفرة والمكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية. كما استعانت بخبرات الباحثين المتخصصين في مجال السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان للملاحظات والتأويلات والتفسيرات التي تم جمعها أثر في إلباس هذه الدراسة الثوب التحليلي الملائم.

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين وقضيتها:

في بداية القرن العشرين لم تكن فلسطين محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن قضية القدس في صدارة أجندة اهتماماتها الخارجية، وظلت نظرتها في تلك الفترة إلى فلسطين نابعة من منظور ديني لوجود الأماكن المقدسة فيها، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت سياسة العزلة، ولم يكن لها أي دور سياسي فاعل بالمنطقة، على خلاف كل من بريطانيا وفرنسا وباقي الدول الاستعمارية اللاتي لعبن دورا أساسيا أسهم في رسم تاريخ منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفلسطين تحديدا[3].

وبعد الاهتمام الشديد الذي أظهرته بريطانيا تحديدا بمكانة فلسطين الجغرافية والدينية والسياسية، والذي وصل ذروته بأن تكون فلسطين تحت وصايتها، الأمر الذي مكّنها من احتلال موقع فريد ومميز لمن أراد أن يفرض سيطرته على منطقة الشرق الأوسط، تنبّهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه الأهمية، وبدأ اهتمامها يتزايد بالقضية الفلسطينية من الناحية السياسية والجيواستراتيجية والاقتصادية بخلاف اهتمامها السابق الذي ارتكز فقط على المنظور الديني.

يعتقد الدكتور إبراهيم أبو لغد، أن هناك ثلاثة عوامل حاسمة تؤثر في القرارات الأمريكية الهامة تجاه القضية الفلسطينية وتجاه الفلسطينيين: العامل الأول هو المواقف الأمريكية المتكررة والمعادية عمومًا للعرب والمنطقة العربية، فأمريكا تبنت مواقف واتخذت قرارات معادية، خاصة ضد بعض القيادات والزعامات العربية الثورية والقومية، فجمال عبد الناصر وحافظ الأسد وياسر عرفات كانوا يُصوّرون في السياسات الأمريكية، وفي دوائر صنع القرار ومراكز الدراسات والأبحاث، على أنهم خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، من هنا ارتباط الفلسطينيين مع العرب يضعهم في خانة الصورة النمطية السلبية في العقل الأمريكي. العامل الثاني يدور حول حقيقة كون الفلسطينيين جزءًا من العالم الثالث، بينما يعد اليهود و"الإسرائيليون" في مصاف الدول والشعوب التقدمية الديمقراطية، والقابلة للتطور والتغيير، أما الفلسطينيون فهم أقرب إلى منظومة العالم الثالث، أو عالم الجنوب المتخلف المنغلق على الذات، والذي لا يمتلك أدوات التطور والتقدم. في هذا السياق، قامت أمريكا بسياسات وسنّت قرارات معادية للعالم الثالث، بما فيها التدخل العسكري في كثير من مناطق العالم، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية والوسطى وفيتنام والمنطقة العربية، إضافة إلى سياسة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية التي مارستها ضد شعوب أمريكا الوسطى والفليبين وكوبا وإثيوبيا.

[3] Rony Modigs, US foreign Policy in the Middle East after the Cold War, Kansas: Fort Leavenworth, 2003, p. 1.

أما الاعتبار الثالث فمتعلق بوجهة النظر الأمريكية تجاه حركات التحرير العالمية، وموقفها من الشعوب التي تسعى للتحرر والاستقلال، خاصة في الجزائر وجنوب إفريقيا وفلسطين، فأمريكا تبنت وجهة نظر سوداوية من تلك الحركات الثورية التي سعت جاهدة لتحقيق أهدافها السياسية من خلال الوسائل العسكرية والثورية، بما فيها العنف والكفاح المسلح. من هنا دعمت أمريكا الفرنسيين في حربهم ضد ثوار الجزائر، وأيدت البرتغال في حروبها ضد حركات التحرير الوطني في زائير وأنغولا وموزمبيق. وفي السياق نفسه قوّت إمكانيات "إسرائيل" في حربها ضد الحركة الوطنية الفلسطينية.[4]

أما على صعيد السياسة الداخلية، فاحتلت القضية الفلسطينية وارتباطاتها مع "إسرائيل"، مكانًا خاصًا في الحسابات الداخلية الأمريكية، وذلك بحسب الحضور القوي للوبي اليهودي والجماعات المؤيدة لـ"إسرائيل"، والتي تلعب دورًا قويًا في صنع القرار في أمريكا، وتؤثر في صنّاع القرار في مختلف الأجهزة والوزارات والمؤسسات[5].

وقد لعب اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل دورا هاما في تشويه فلسطين والفلسطينيين، فالانطباع وسوء الانطباع يلعبان دورًا هامًا في حسم خطوط وقواطع حول المحتوى الثقافي للسياسة الخارجية الأمريكية؛ إذ يسوّق "الإسرائيليون" بسهولة في الإعلام الأمريكي وفي الأفلام والأدب، وفي أوساط الرأي العام الأمريكي، وينظر لهم على أنهم خلاقون، مبدعون، وقادرون على تحويل الصحراء إلى جنان خضراء، كما أنهم يعتنقون العقيدة الديمقراطية؛ وتذهب أغلب المنظمات اليهودية المدافعة عن "إسرائيل" إلى حد اعتبارها الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، تعيش وسط محيط من الديكتاتوريات والأنظمة السلطوية والتسلطية العربية التي لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الإنسان.[6]

بالمقابل يُنظر إلى العرب، الذين ينتمي إليهم الفلسطينيون، من خلال صورة نمطية سلبية، فالكتب والمقالات الصحفية والدراسات والأبحاث المختلفة التي تغطّي القضايا العربية والحياة اليومية للشعوب العربية، تظهر العرب على أنهم متخلفون، متشددون، شلة من الجهال، وتجمعات بشرية مغلقة غير قابلة للتطور. إدوارد سعيد يتبنى تقريبًا وجهة النظر هذه، حيث يقول: "هناك خوف من العرب وكراهية لهم إلى درجة أن هذا الخوف والكراهية يعتبران من المكوّنات الدائمة

[4] إبراهيم أبو لغد، سياسة أمريكا تجاه فلسطين، تحرير ميخائيل سليمان، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 325-337.

[5] تعتبر (American-Israeli Public Affairs Committee (AIPAC)) من أكثر المنظمات اليهودية الأمريكية دعمًا لـ"إسرائيل" وتأثيرًا في صنّاع القرار والمشرّعين في الولايات المتحدة، لدرجة أن عديدا من الشخصيات القيادية الأمريكية يستشيرون أعضاء إيباك قبل اتخاذ القرارات الحاسمة.

[6] Democracy in Israel, Memo, The American Israel Affairs Committee, January 2016, P. 1,2.

للسياسة الأمريكية تجاه العرب وقضاياهم المختلفة منذ الحرب العالمية الثانية. وإن أي شيء مرتبط مع العرب والمنطقة العربية والإسلامية ينظر له في أمريكا على أنه تهديد لإسرائيل".[7]

من هنا كانت إسرائيل دائما حاضرة بشكل إيجابي في الوجدان الأمريكي، بينما مثل العرب والعروبة تجسيدات لسلبية نمطية، فتقريبًا كل الرؤساء الأمريكان الذين وصلوا إلى البيت الأبيض، دشنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل والكامل لـ"إسرائيل" ولسياساتها في الشرق الأوسط، وأظهروا صراحة كل أشكال الدعم الكامل لها ولرفاهية سكانها، فعلى سبيل المثال، دشن الرئيس الأمريكي جون كيندي في بداية الستينيات، المرتكزات القوية لصداقة حميمة متينة بين "إسرائيل" وأمريكا؛ وكرر كيندي في غير مناسبة القول: إن هناك ارتباطًا عاطفيًا ووجدانيًا أمريكيًا مع الدولة "الإسرائيلية". في العام 1960، حصل كيندي على ما يقارب 80% من أصوات اليهود في أمريكا الذين دعموا برنامجه الديمقراطي الليبرالي، وبعد أن رفع شعار "الصداقة مع إسرائيل".[8] وهي نسبة عالية جدا لا سيما أن جزءا لا بأس به من يهود أمريكا يصوتون أيضا لمصلحة الحزب الجمهوري المحافظ، بناء على أرضيات تاريخية وأيديولوجية. لكن كيندي عمل اختراقا كبيرا للوصول إلى الصوت اليهودي.

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطات على بريطانيا بصفتها القوة الانتدابية في فلسطين، لعرض مشروع تقسيم فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس أمام أعضاء مجلس الأمن، لقد كان هناك تخوف أمريكي حقيقي من أن بعض الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن، ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرار تقسيم فلسطين، في السياق نفسه ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كل الدعم والتأييد والمساندة لهذا القرار الذي عرض على الأمم المتحدة؛ خلال المناقشات الحادة في أروقة الأمم المتحدة، والتي دارت حول طبيعة هذا القرار وجوانبه السياسية والقانونية والإنسانية، وأظهر الأمريكان حماسًا منقطع النظير إلى درجة أنهم مارسوا ضغوطات وكل أشكال التأثير الأخرى على بعض الدول الأعضاء للتصويت لمصلحة هذا القرار.[9]

لقد هدفت الولايات المتحدة من خلال تبنّيها ودعمها القوي لقرار التقسيم، إلى إضفاء الشرعية الدولية على الدولة "الإسرائيلية" وتثبيتها سياسيًا وقانونيًا وجغرافيًا في المنطقة. كان قرار التقسيم هو المدخل الشرعي في إطار القانون الدولي

[7] Edward Said, The End of the Peace Process, (New York: Vintage Books, 2001, p. 45-46

[8] Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict, (Chicago, Chicago University Press, 1985) PP. 95-97.

[9] محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، (القدس:جمعية الدراسات العربية، 1985) ص 70-71.

لقيام دولة "إسرائيل"، وبالتالي قبولها عضوًا في هيئة الأمم.[10] بعد صدور قرار التقسيم وقيام دولة "إسرائيل" في العام 1948، اعتبرت الكثير من دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، أن القضية الفلسطينية تم تصفيتها، وأنها أصبحت قضية إنسانية تخص آلاف اللاجئين والمشردين الذين تركوا أوطانهم بفعل النزاعات المسلحة، كما انصبت الجهود الدولية والأمريكية على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال المساهمة في تقديم المساعدات المادية لمخيمات اللاجئين، في إطار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.[11]

في سياق تعاملها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية ذات شقين: من ناحية أولى، واصلت أمريكا تقديم الدعم المالي والاقتصادي، لتخفيف ظروف الحياة الشاقة التي يعيشها الفلسطينيون في مخيمات اللجوء والشتات، وقد بلغت الإسهامات الأمريكية في ميزانية وكالة غوث اللاجئين حتى العام 1967 ما مجموعه 411 مليون دولار، أي بنسبة 65% من ميزانية الوكالة.[12] في حين وصل مجموع هذا الدعم المقدم للأونروا إلى ما يزيد عن 6 مليار حتى العام العام[13]2017. من ناحية ثانية، حاولت الولايات المتحدة مرارًا إيجاد حل لقضية اللاجئين، عن طريق توطينهم في الدول العربية المضيفة، وتحويل نشاطات الأونروا إلى الحكومات العربية؛ لذلك لم يكن للشعب الفلسطيني وجود في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية إلا كلاجئين. في حزيران من العام 1953، خرج وزير الخارجية الأمريكي، جون فورستر دالاس، باقتراح يقضي بحل قضية اللاجئين من خلال توطينهم في البلاد العربية المجاورة، والسماح لعدد منهم بالرجوع إلى الأراضي الواقعة تحت السيطرة "الإسرائيلية" على أن لا تزيد أعداد هؤلاء العائدين عن مائة ألف؛ هذا الرقم يمثل أقل من 15% من مجموع اللاجئين في تلك الفترة.[14] وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، اقترحت إدارة ايزنهاور على كل من الأردن و"إسرائيل" وسوريا ولبنان، إقامة مشاريع مشتركة حول حوض نهر الأردن، وتحسين نظام الري وتوليد الطاقة الكهربائية لخلق مساحات إضافية لإسكان اللاجئين وتوطينهم في تلك المنطقة. وقد تم الإشارة إلى هذين المشروعين ليناسبا السياق التاريخي لتطور المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية على اعتبار أنها قضية إنسانية وقضية لجوء أكثر منها قضية سياسية.

---

[10] إسماعيل تلاوي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية–"الإسرائيلية"، معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت، 2005 (رسالة ماجستير غير منشورة).

[11] أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها، تأسيسها، مساراتها (قبرص: مركز أبحاث م.ت.ف، 1987) ص 118.

[12] مصدر سابق، محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، ص 119.

[13] Jim Zanotti, US Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, May, 2018. P. 4.

[14] Edward Buhring, The UN and The Palestinians Refugees Bloomington: Indiana University Press, 1971) P. 100-118.

سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين: التطور التاريخي:

مرت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بعديد من المحطات التي يجب التوقف عندها قبل الوصول إلى المرحلة القريبة التي سيتم التركيز عليها من خلال هذه الدراسة، وتتجلى هذه المحطات بمواقف الرؤساء الأمريكيين الذين مثلت أراؤهم وأفعالهم موقف الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن المواقف السياسية والتصريحات الرسمية الصادرة عن وزارات سيادية خاصة الدفاع والخارجية، إضافة إلى تأثير مكونات أخرى في صناعة القرار السياسي الأمريكي مثل المخابرات ومجلس الأمن القومي وجماعات الضغط والمصالح[15].

في العام 1918 كان الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" (1913–1921) أول من رحب بفكرة إقامة وطن قومي لليهود، وحارب بآرائه حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بالوقت الذي أكد في مبادئه الأربعة عشر أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره ونيل استقلاله، ليحمل أولى صور التناقض بين الشعارات والمبادئ المعلنة وبين الأفعال التي تدعمها، ومن المعروف أن الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" من خلال مبادئه الأربعة عشر التي أسهمت في إثراء المدرسة المثالية والطوبابية في العلاقات الدولية، والتي تناغمت في مرحلة لاحقة مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلامة العامة.[16]

بعد فترة الرئيس ويلسون، ظلت السياسة الأمريكية ثابتة على موقفها طيلة عقدين من الزمن، توالى خلالها على الحكم ثلاثة رؤساء أمريكيون، اتبعوا تقريبا الطريقة نفسها وساروا على النهج السياسي نفسه فيما يخص القضية الفلسطينية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وصولاً إلى إدارة الرئيس هاري ترومان حيث تم إعادة النظر في المسألة الصهيونية، على اعتبار أن إسرائيل رصيد استراتيجي لأمريكا في الشرق الأوسط.[17]

أما الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية فقد شهدت نوعا من الدعم الذي لم يصل إلى مرحلة الالتزام الفعلي، أي أن الولايات المتحدة بدأت شيئا فشيئا تأخذ دور بريطانيا الداعم للحركة الصهيونية، هذا الدعم الأمريكي الذي جاء نتيجة ضغط كبير من جماعات الحركة الصهيونية على صناع القرار الأمريكان، ليشهد العام 1940 بداية نقل لواء الدعم للحركة الصهيونية من الساحة البريطانية إلى الساحة الأمريكية، وبدأت تتجلى صور العلاقة ما بين الولايات المتحدة

---

[15] Art Robert, Bureaucratic Politics and American Foreign Policy: A Critique, *Policy Sciences* December 1973, pp. 467– 90.

[16] ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1976، ص2–4

[17] Babak Mayamey, Zionism: A Critical Account 1897- 1948, the development of Israel and the exodus of Palestine from New Historian perspectives, Polis Journal, Vol. 14, Winter 2010, P. 15-16

والحركة الصهيونية. وهنا استغلت الحركة الصهيونية الطابع البيروقراطي للمنظومة السياسية الداخلية في أمريكا، فبدأت باللعب على أوتار هذه المنظومة وفهم الأقطاب الفاعلة فيها، ونمت علاقات مصلحية مع البيت الأبيض والكونغرس والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

وبعد انعقاد مؤتمر "بالتيمور" عام 1942 في مدينة نيويورك، والذي صدر فيه عدة قرارات أبرزها: معارضة "الكتاب الأبيض 1939"، وتأليف لواء عسكري يهودي، وفتح باب هجرة غير محدودة إلى فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية وإشرافها، بدأت الأمور تتجه نحو التبني الأمريكي الكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين، وفي عام 1944 أكد الرئيس "فرانكلين روزفلت" (1933–1945) في رسالة وجهها إلى مؤتمر عقده الصهاينة في الولايات المتحدة، التزامه الكامل بتحقيق الأهداف الصهيونية، في خطوة أظهرت تناغمه مع خطط الحركة الصهيونية وبرامجها، وتحيزه الكامل لهم وتجاهله التام لحقوق الشعب الفلسطيني[18]. ولم تختلف مواقف الرئيس "هاري ترومان" (1945–1953) عن مواقف سلفه، فشهدت فترة حكمه نكبة الشعب الفلسطيني، وقدعمل بكل جهد لخدمة الكيان الصهيوني ولإنشاء "إسرائيل" المناوئة للمد السوفيتي والحارس والخادم للمصالح الأمريكية والضارب لأي مشروع نهضة في الشرق الأوسط والمعيق لأي وحدة عربية. ومن المعروف أن المواقف الأمريكية في تلك المرحلة تأثرت بالأطروحات الدينية والأيدولوجية، واعتنقت فكرة أن ميلاد إسرائيل "في أرض الميعاد" إنما يخدم المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، ودينيا سيمهد هذا إلى ظهور السيد المسيح هناك.[19]

الرئيس "دوايت أيزنهاور" (1953–1961)، تم انتخابه بعد إنشاء دولة "إسرائيل"، فكانت فترة حكمه توصف بالحاسمة والراسمة لمستقبل العلاقة الأمريكية "الإسرائيلية"، فلم يظهر النظام السياسي الأمريكي في عهده الاهتمام الكاف بتنفيذ القرار رقم "181" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي نص على تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية، بل عمل على اختزال كل قضية الفلسطينيين بمحاولته تحسين ظروف اللاجئين. هذه السياسة أتاحت للرئيس "جون كيندي" (1961–1963)، الذي طالما امتدح الحركة الصهيونية وحاول إظهارها كحركة تحرر وطنية، عمل على توطيد العلاقة وتوثيقها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لتتجلى صورها بتدشين صفقات مبيعات لمعدات عسكرية إلى "إسرائيل"، كما حاول كيندي طرح حلول لقضية الفلسطينيين بالتواصل مع بعض الزعماء العرب مثل الملك حسين، وجمال عبد

[18] Monty Noam Penkower, “American Jewry and the Holocaust: From Biltmore to the American Jewish Conference,” Jewish Social Studies, vol.47 no. 2, 1985, p. 66

[19] Paul Miller, Evangelicals, Israel and The US Foreign Policy, Survival, Vol. 56, March 2014, pp. 7-26

الناصر وآخرين، مبديا استعداد الولايات المتحدة حسم الصراع العربي "الإسرائيلي" وحل مشكلة اللاجئين على أساس العودة والتعويض، وقد قوبلت مقترحاته بالرفض جملة وتفصيلا.[20]

أما إدارة الرئيس "ليندون جونسون" (1963–1969)، فقد كانت امتدادا لسياسة سابقتها، بل عملت على زيادة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وثوقا، وفي فترته ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، التي وحدت الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة تحت مظلة واحدة، وصارت تعد الممثل الشرعي والوحيد له، هذه المنظمة التي وجدت نفسها نقيضا في كل الاتجاهات مع الإدارة الأمريكية، التي لم تمنعها حرب فيتنام التي غرق بها الرئيس جونسون من أن يهب لنصرة "إسرائيل" في حرب حزيران 1967، كما عرف هو نفسه بدفاعه المستميت عن الدولة العبرية منذ أن كان في الكونغرس.[21]

يعتقد نصير عاروري أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس عمومًا اتسمت بالغموض والضبابية والإبهام في الفترة الواقعة ما بين أعوام (1967–1990)، وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياستين مزدوجتين ومتعاكستين: فهي من جهة أعلنت تأييدها للقرارات الدولية المختلفة التي تناولت القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، لكن على أرض الواقع اتبعت سياسة تتفق مبدئيًا مع السياسات "الإسرائيلية" المتناقضة مع الشرعية الدولية.[22] قرار التقسيم رقم (181) للعام 1947 نص على تقسيم فلسطين الانتدابية إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية، وقد مرّ القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما نسبته 33 دولة أيدت القرار، وعارضته 13 دولة، بينما امتنعت 15 دولة عن التصويت؛ حول القدس نص القرار على اعتبارها مدينة دولية مفتوحة لجميع الديانات تكون خاضعة لسيطرة مباشرة من الأمم المتحدة، وقد صوّتت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا القرار على اعتبار أنه وثيقة دولية قانونية وشرعية تعطي "إسرائيل" موطئ قدم في فلسطين الواقعة في قلب الوطن العربي، كما أن القرار هيأ الظروف الدولية والإقليمية لعلاقة استراتيجية وثيقة بين أمريكا و"إسرائيل".[23]

---

[20] حسين كنعان، مستقبل العلاقة العربية الأمريكية، الخيال للطباعة والنشر، بيروت (2005)، ط1، ص44–49

[21] Ayman Yousef, Palestine Question and the Superpowers, A Study of the dynamics of the cold war politics, Baroda: MSU, 1995, , p. 78, unpublished aster thesis.

[22] نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحريرصالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948، ص 81–84.

[23] Surendra Bhutani, The UN and The Arab-Israeli conflict) ,New Delhi: The Academy Press, 1977) PP. 1-10

و بالرغم من وقوف الولايات المتحدة مع قرار التقسيم وتأييدها لاحقًا لـ"إسرائيل" في حرب العام 1948، إلا إنها لم تحرك ساكنًا لدعم دولة عربية مستقلة في فلسطين، كما أنها وقفت متفرجة في معالجتها للقضايا الأخرى المرتبطة بالقضية الفلسطينية مثل قضايا اللاجئين في الشتات، والمجازر التي ارتكبتها في تلك الفترة عصابات يهودية صهيونية كانت مسلحة حتى النخاع؛ على العكس تمامًا فقد أبدى الرئيس الأمريكي هاري ترومان تضامنه وأظهر مشاعره الإنسانية والدينية تجاه الطموحات اليهودية، لقد شعر "ترومان" بالأسف والحزن الشديد بسبب التشتت اليهودي في العالم في أعقاب "المحرقة"، وكان يعتقد جازمًا أن الدولة اليهودية في فلسطين قادرة فعلاً على إنهاء معاناة اليهود ومآسيهم في العالم. واتفق ترومان مع الرأي "الإسرائيلي" القائل: إن الدولة اليهودية ستحسّن من الأحوال الاقتصادية للعرب في الشرق الأوسط ككل!.[24]

ارتأت الإدارات الأمريكية المختلفة في أعقاب حرب العام 1967 أن تنظر إلى القدس كجزء من الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" في العام نفسه، وبالتالي ينطبق عليها قرارا مجلس الأمن 242 و338 اللذان ينصان على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها في العام 1967 مقابل ضمانات وكفالات أمنية تقدمها الدول العربية المجاورة لـ"إسرائيل".[25] وخرجت إلى العلن عديد من التصريحات لساسة أمريكا تعكس موقف الإدارة تجاه القدس، فالسفير تشارلز يوست قال في العام 1969: "القدس منطقة محتلة، وبالتالي تخضع لنصوص القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق ومسئوليات الدولة المحتلة". وقد ردد السفير جورج بوش نفس الفكرة في العام 1971، حينما طالب "إسرائيل" بالالتزام بميثاق جنيف وعدم تغيير الوضع النهائي للقدس الشرقية[26]؛ بالمقابل انتعشت العلاقات الأمريكية "الإسرائيلية" خلال عهد الرئيس جونسون في منتصف الستينيات؛ لأن الرئيس نفسه قد أحيط بدائرة قوية من محبي "إسرائيل ومؤيديها "، وعلى رأسهم المبعوث الأمريكي للأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ، وكاتب خطابات الرئيس ومستشاره جون روشيه؛ بالإضافة إلى ذلك استغلت "إسرائيل" انتصارها في حرب العام 1967 لتشجيع أطراف الإدارة الأمريكية المختلفة خاصة وزارة الدفاع ووكالة المخابرات

[24] Khalid Sheikh, Palestine: A Human Tragedy (New Delhi :League of Arab States, 1998) P. 41-45

[25] Ayman Yousef, The Superpower and Palestine Question ,A Study of Dynamic of Cold War Politics (Baroda: India, 1995.)

[26] تم اقتباسها من نصير عاروري، مصدر سابق، ص 84.

المركزية لتسويق العلاقة مع "إسرائيل"؛ لأن لها ميزة كبيرة في مقارعة الأسلحة السوفيتية التي يمتلكها العرب خاصة سوريا ومصر.[27]

مع هذا يمكن القول إن الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس في الفترة الواقعة بين عامي (1967–1991) اتّسم بالغموض والضبابية وعدم الوضوح، فالمشاريع الأمريكية حول القدس كانت بعيدة عن إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للقدس العربية، وفقًا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. وقد جاءت المواقف الأمريكية حول القدس عائمة ومائعة، وترتكز على حرية الانتقال وحرية العبادة، وأن تكون الأماكن المقدسة بالنسبة لكل ديانة خاضعة لإدارة ممثلي هذه الديانة، إلا أنها لم تتعرض للسيادة على القدس أو طبيعة مصيرها النهائي.[28] وتمثل الموقف الأمريكي في العام 1978 من قضية القدس في أحد الخطابات التي وافق الرئيس جيمي كارتر على توجيهها إلى أنور السادات، والتي تنطوي على اعتبار القدس جزءًا من الضفة الغربية المحتلة، وهذا الموقف أثار ردود فعل "إسرائيلية" غاضبة، ويبدو أن خطاب كارتر جاء ردًا على رسالة وجهها السادات إليه في 17 أيلول من العام 1978 وحدد فيها ما يلي:

1– القدس جزء من الضفة الغربية، ويجب احترام الحقوق العربية التاريخية فيها.

2–يجب أن تكون القدس تحت السيطرة والسيادة العربية في مفاوضات سياسية مستقبلية.

3–من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءًا من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

4–يجب تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة الخاصة بقضية القدس مثل القرارات 242 و267، والتي تعتبِر الإجراءات كافة التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قانونية، ويجب إبطال آثارها.

5–يجب أن تتوافر لكل الشعوب حرية الوصول إلى القدس، وممارسة الشعائر الدينية، وحق زيارة الأماكن المقدسة من دون أي شكل من أشكال التمييز.

---

[27] Ayman Yousef, Ibid, P.86.

[28] خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال "الإسرائيلي" وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي (رام الله: منشورات وزارة الثقافة، 2001) ص 248.

6-يجب وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إشراف وإدارة ممثل الدين.[29]

خطاب كارتر حول القدس وحول السلام بصورة عامة أثار حفيظة "الإسرائيليين" لدرجة أن مناحم بيغن، رئيس الوزراء "الإسرائيلي" في مفاوضات كامب ديفيد في العام 1978، هدد بالانسحاب من المفاوضات إذا ما أصرت الولايات المتحدة على موقفها، وإذا ما واصلت الإدارة الأمريكية سياسة الغزل مع السادات، وقد أدى رد الفعل هذا إلى تعديل الرئيس الأمريكي كارتر موقفه نوعًا ما ليجعله أكثر قبولاً لدى "الإسرائيليين".[30]

وكثيرًا ما كانت تنشأ خلافات بين الإدارة الأمريكية والكونغرس حول موضوع القدس، وقد تمثّل موقف الإدارة خاصة خلال ولاية كارتر، بأن البحث في هذا الموضوع يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي في عملية السلام بين العرب و"إسرائيل"، إلا أن الكونغرس كان يتخذ مواقف أكثر تشددًا وبالطبع لمصلحة "إسرائيل". في أحد ردوده على مقترحات كارتر لتقسيم القدس، أوضح الكونغرس أنه من الخطأ الفادح التصديق بأن تقسيم القدس إلى منطقتين منفصلتين إحداهما تحت السيطرة "الإسرائيلية"، والأخرى تحت السيطرة العربية الفلسطينية، سيقود إلى سلام حقيقي. على العكس تمامًا، آمن الكونغرس تاريخيًا أن تقسيم القدس على هذه الشاكلة سيكون بمنزلة وصفة أكيدة لانهيار العملية السلمية برمتها، لذلك يرى قسم كبير من أعضاء الكونغرس أنه على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح أن القدس ستبقى عاصمة موحدة لدولة "إسرائيل" إلى الأبد.[31]

هذا التشدد من جانب الكونغرس تجاه قضية القدس بدأ يؤثر في مواقف الإدارات الأمريكية المختلفة، خاصة في مرحلة ما بعد كارتر الذي كان الأكثر جرأة والأكثر مصداقية لصناعة "السلام" بين العرب و"الإسرائيليين" في فترة نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وقد تأثرت مواقف الإدارات الأمريكية بشأن قضية القدس بقرارات ومواقف تبناها الكونغرس الأمريكي، ويقوم مركز القوة اليهودي وجماعات الضغط اليهودية والأمريكية[32] بدور كبير في صياغتها، بحكم ما لهذا

[29] The Carter Center and Camp David, The 25th Anniversary Forum with Partnership with Widroo Wilson Center, Washington DC, 2003, pp. 2-10.

[30] Ibid, p. 15.

[31] Ibid, p. 15

[32] Robert Lieberman, The Israel lobby and the American politics, Exchange, Vol. 7, no. 2, June 2009, pp. 235-245.

المركز من نفوذ قوي في مجلسي الكونغرس. وقد وافق فعليًا مجلسا الكونغرس (الشيوخ والنواب) على اعتبار القدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل" من خلال القرار رقم 106 لعام 1990.[33]

وفي بداية التسعينيات وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق بعد غزوه الكويت، بدأ موقف الإدارة الأمريكية يتخذ مسارًا تصاعديًا مؤيدًا لـ"إسرائيل" بشأن قضية القدس، وبدأت هذه الإدارة تقتنع شيئًا فشيئًا بوجهة النظر "الإسرائيلية" القائلة بأن "إسرائيل" يجب أن تستغل تداعيات الأحداث الدولية وانعكاسها على المنطقة الشرق أوسطية، خاصة أن النظام الإقليمي العربي بدأ ينهار فعلاً بعد حرب الكويت في العام 1991. ففي رسالة التطمينات التي بعثها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الأب، إلى الفلسطينيين في العام 1991 ذكر فيها بوضوح أن القدس يجب ألا تنقسم مرة أخرى، وأن وضعها النهائي يجب أن يتقرر من خلال المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي". كما أكدت التطمينات على استبعاد أي احتمال أو إمكانية لتدويل قضية القدس، وعدم اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الصراع حول هذه القضية. أي أن القرار النهائي بخصوص القدس لن يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، أما ما نصت عليه الرسالة من أن الولايات المتحدة لن تعترف بضم القدس الشرقية، ولا بتوسيع حدود بلدية القدس فهي للاستهلاك العام، لأن النظرة نفسها تضمنت حظر مشاركة فلسطينيي القدس في المفاوضات، وحصر تلك المشاركة في شخصية فلسطينية مقدسية رفيعة تقيم في الأردن وتربطها بالقدس روابط عائلية وتشارك من خلال الوفد الأردني.[34]

ويرى نصير عاروري أن هذا النوع من التطمين كان أقرب ما وصلت إليه السياسة الأمريكية في سيرها نحو الطرح "الإسرائيلي".[35]

كلينتون وشرعنة احتلال القدس:

كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون جادًا في محاولاته لوضع حد للصراع الفلسطيني–"الإسرائيلي"، والتوصل إلى معاهدة سلام دائمة تنهي هذا الصراع المرير الذي دام أكثر من خمسة عقود، فليس هناك رئيس أمريكي كرس وقتًا طويلاً لتحقيق "السلام" في الشرق الأوسط وخلق ظروف شرعنة "إسرائيل" كما فعل كلينتون.[36] من ناحية أولى، تمكنت الولايات المتحدة من تهيئة المناخ الدولي المناسب من خلال تفردها بقيادة العالم، وبالتالي تأمين مصالحها الحيوية في الشرق

[33] أحمد صدقي الدجاني، القدس في خطر (القدس: مركز الإعلام العربي،2001) ص 63.

[34] نصير عاروري، مصدر سابق، ص. 88.

[35] نصير عاروري، مصدر سابق، ص. 88.

[36] جريدة الأيام، موقف كلينتون من قضايا الشرق الأوسط، 2004/6/20.

الأوسط، وبخاصة سيطرتها على نفط الخليج، وتأمين تدفقه للولايات المتحدة وللغرب بسهولة ويسر وبكميات وافرة. وقد حدد مارتن أنديك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي في عهد كلينتون، أن عناصر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية تتمثل في تدفق البترول بأسعار مقبولة، والمحافظة على أمن دولة "إسرائيل" وبقائها ورفاهها.[37]

من ناحية ثانية، كان كلينتون يريد أن يُسجل لنفسه مجدًا شخصيًا يخلّده التاريخ، من خلال إنجاز معاهدة سلام فلسطينية–"إسرائيلية" عجز عن تحقيقها أي رئيس أمريكي آخر. وقد أشار كلينتون في مقابلة معه أمام منتدى السياسة "الإسرائيلي" في واشنطن يوم 2001/1/7 إلى أنه وضع أفكاره ومقترحاته استنادًا لثمانية أعوام من الإصغاء بعناية لكلا الطرفين للتوصل إلى اتفاقية سلام فلسطينية–"إسرائيلية".[38] وكان كلينتون قد وجه دعوة لأكثر من 3500 شخصية عالمية لحضور حفل توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن عام 1993. وهو حرص على دعوة جيمي كارتر الرئيس الأمريكي السابق من الحزب الديمقراطي الذي قاد المفاوضات "الإسرائيلية"– المصرية وأشرف على توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" في العام 1979. كما دعا جورج بوش الأب الذي رعى مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991.

خلال حملته الانتخابية، وضع كلينتون استراتيجية ذكية للاستفادة من الأجواء المكهربة في أوساط اليهود بسبب الخلافات بين إدارة بوش الأب وحكومة إسحق شامير، وبالفعل استغل كلينتون هذه الخلافات لمصلحته دون أية قيود أو حواجز، ففي اللحظة التي بدأت فيها الحملة الانتخابية، أطلق كلينتون تصريحًا مدويًا أمام اللوبي اليهودي اعتبر فيه القدس عاصمة "إسرائيل"، وأعلن عن معارضته قيام دولة فلسطينية سيادية.[39]

بعدما جرى توقيع معاهدة السلام الأردنية–"الإسرائيلية" في 25 تموز 1994 بين الملك الأردني حسين وإسحق رابين والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورد في الإعلان عن انتهاء حالة العِداء بين الأردن و"إسرائيل" في الفقرة الثالثة منه: "تحترم "إسرائيل" الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في القدس، وعندما تبدأ مفاوضات الحل النهائي، فإن "إسرائيل"

[37] خطاب مارتن أنديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 1993/5/18، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص.86.

[38] انظر مقترحات كلينتون http://www.Aljazeera.net/news/Arabic/2001

[39] نصير عاروري، مصدر سابق، ص 89.

سوف تعطي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن المقدسة، وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على العمل معًا لتعزيز العلاقات بين الأديان التوحيدية الثلاثة".[40]

وقد خاطب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الحفل قائلاً: "يا صاحب الجلالة.... وفي هذا الإعلان الذي ستوقعونه، إن دوركم كحامٍ للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، ومن بينها المسجد الأقصى قد حُفِظَ لكم، وقد وافقت "إسرائيل" على إيلاء أولوية كبيرة لدور الأردن التاريخي حيال هذه الأماكن المقدسة في مفاوضات الوضع النهائي".[41] ولو أمعنّا النظر وقرأنا بين السطور هذه التصريحات الصادرة عن صنّاع القرار في أمريكا و"إسرائيل"، لوصلنا إلى نتيجة حتمية مفادها: أن السياسة الأمريكية تجاه القدس وتجاه الأماكن المقدسة فيها تكاد تتطابق تمامًا مع المواقف والسياسات "الإسرائيلية". فكلينتون الديمقراطي الذي صعد إلى سدّة الحكم بمساعدة اليهود، وبتمويل منهم، لن يقدر أن يضغط على "إسرائيل" في قضية حساسة مثل قضية القدس، إضافة إلى ذلك فإن الأمريكيين و"الإسرائيليين" يتفقون أيضًا حول ضرورة المراهنة على الخيار الأردني خاصة في قضية القدس، لأن الأردن تاريخيًا هو الحامي للأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، مع ما قد ينتج عنه من تصدعات أو انشقاقات في العلاقات الأردنية– الفلسطينية، ما سينعكس سلبًا على العلاقات بين البلدين، وهذا بدوره سيضعف الجانب الفلسطيني في مساومته ومنازلته للجانب "الإسرائيلي"، في وقت سيحتاج فيه الفلسطينيون إلى الدعم الأردني وكل أشكال الدعم العربي والدولي في مقارعة "إسرائيل" "العدو الشرس والمحتل المغتصب".

كامب ديفيد الثانية ومقترحات كلينتون:

في مفاوضات كامب ديفيد بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" (في العام 2000)، كانت النقطة الرئيسية بين الطرفين، هي الفهم المختلف لقرار مجلس الأمن الدولي 242. فقد كان الفلسطينيون يتطلعون إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، تستند إلى الانسحاب "الإسرائيلي" إلى حدود الرابع من حزيران من العام 1967، بينما كان "الإسرائيليون" ينظرون

[40] النص الأصلي لاتفاقية وادي عربه باللغة الانجليزية
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IL%20JO_941026_PeaceTreatyIsraelJordan.pdf.

[41].Ibid.

للمسألة بأن مجرد الانسحاب الجزئي من بعض الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة هو التنفيذ الفعلي والمنطقي لقرار 242.[42]

وبالنسبة للموقف الأمريكي من هذه المسألة، فقد ذكر دينيس روس أن الولايات المتحدة كانت تسعى للتوفيق بين الاحتياجات الرمزية للفلسطينيين والاحتياجات "الإسرائيلية" العملية، وأشار بأن الصيغة التي كانت الولايات المتحدة تريد تعميمها ينبغي أن تلبي الاحتياجات الرمزية الفلسطينية، فيما تستجيب للمخاوف "الإسرائيلية" الحقيقية والمشروعة بشأن الأمن على حد قول روس.[43] لذلك مارس كلينتون ضغطًا نفسيًا على ياسر عرفات، من خلال دغدغة عواطفه بالأشياء الرمزية الخالية من المضامين الحقيقية على الأرض، فقد ذكرت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية في فترة كلينتون الثانية، أن كلينتون أغرى عرفات أثناء قمة كامب ديفيد بأن لدى عرفات الفرصة لتحويل حلمه إلى حقيقة إذا وافق على الأفكار المطروحة عليه، مبديًا استعداده للوقوف إلى جانب عرفات عند رفع علم فلسطين الجديدة، واعتبر كلينتون ذلك لحظة تاريخية في حياته.[44]

و حول موضوع القدس على وجه التحديد، مارست الولايات المتحدة ضغطًا شديدًا على الجانب الفلسطيني؛ ليقبل بتقسيم ما أسمته بـ"المسئوليات القانونية" بين الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" بشأن المسجد الأقصى في المدينة المقدسة. وقد ذكر دينيس روس في كتابه "السلام المفقود"، أن جورج تينيت هدد الرئيس عرفات في أثناء مفاوضات كامب ديفيد بعدم التدخل ثانية بالمفاوضات.[45]

وفي تقرير نشرته "مؤسسة سلام الشرق الأوسط" مرفقًا بخريطة توضح فيه تصورها لمقترحات الرئيس كلينتون فيما يتعلق بالأراضي والمستوطنات، ورد أن مساحة الأراضي التي ستسلم للجانب الفلسطيني تبلغ نحو 86.5% من مساحة الضفة الغربية، بحيث تضم 47 مستوطنة يقطنها 13.7% من إجمالي عدد المستوطنين، وتبلغ مساحة المنطقة الأمنية في غور الأردن نحو 7.5% من مساحة الضفة الغربية، تضم 20 مستوطنة يقطنها 2.7% من عدد المستوطنين، أما المنطقة

[42] دينيس روس، السلام المفقود، الأيام، 2004/10/11.
[43] المصدر السابق
[44] مذكرات وزيرة، الحياة الجديدة، 2003/10/2.
[45] دينيس روس، السلام المفقود، جريدة الأيام، 2004/10/18

التي ستُضم لـ"إسرائيل" فستبلغ مساحتها 6% من مساحة الضفة الغربية، تضم 63 مستوطنة يقطنها 83.6% من إجمالي عدد المستوطنين.[46]

وحسب الخريطة المرفقة في التقرير، فإن مساحة الـ 6% التي ستُضم إلى "إسرائيل" هي عبارة عن سبع كتل استيطانية: كتلة ريحان شمال غرب الضفة الغربية، كتلة سلفيت جنوب طولكرم، كتلة أرائيل جنوب غرب نابلس، كتلة عوفريم جنوب غرب كتلة أرائيل، كتلة اللطرون، كتلة المستوطنات المحيطة بمدينة القدس حتى مشارف أريحا، وكتلة غوش عتصيون غرب بيت لحم.[47]

أما بالنسبة إلى القدس فقد تضمنت أفكار كلينتون المبدأ العام الذي طالما دافع عنه، وهو أن تكون المناطق العربية تحت سيطرة فلسطينية، والمناطق اليهودية تحت سيطرة "إسرائيلية". وسينطبق هذا على البلدة القديمة أيضًا، مع ضمان أن يقوم الطرفان الفلسطيني و"الإسرائيلي" بتطوير خرائط لتأمين الحد الأقصى من التواصل الجغرافي بين شطري القدس، لكن عند تفكيك هذه الفكرة وتحليلها نستنتج التالي:

1. سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة "إسرائيلية" على الحائط الغربي وعلى المساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية الذي يُعْد جزءًا منها. سيكون هنالك التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر أسفل الحرم أو وراء الحائط.
2. سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة "إسرائيلية" على الحائط الغربي، وسيادة عملية مشتركة على قضية الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط، وذلك يتطلب موافقة متبادلة قبل أن تجري أية عملية حفر.[48]

ويرى "جمال البابا" أن القضية الأكثر تعقيدًا هي تلك المتعلقة بالأماكن المقدسة في محيط الحرم القدسي، ملاحظًا أن المشكلة الأولى مرتبطة بالحائط الغربي والمساحات المقدسة للديانة اليهودية والذي يعد جزءًا لا يتجزأ منها، فالحائط الغربي يبلغ طوله 458 م، ويضم حائط البراق الذي يبلغ طوله 58م، إضافة إلى باب المغاربة والنفق الذي تم فتحه في عهد نتنياهو، والذي يصل إلى أسفل الحرم القدسي الشريف. كذلك يضم الحائط الغربي ما يسمى بقاعات قوس ولسون

---

[46] Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories ,

A Bimonthly publication of the Foundation for Middle East Peace, Volume 11, No. 7, Jan-Feb. 2001.

[47] المصدر السابق

[48] جمال البابا، الأرض والمستوطنات والقدس في أفكار كلينتون، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى، العدد الأول، آذار (مارس) 2001، ص 14.

الذي يقوم اليهود بالصلاة فيه، إضافة إلى الساحة التي تقع مقابل "حائط المبكى" التي أقامتها "إسرائيل" بعد احتلالها للمدينة المقدسة في العام 1967م.[49]

فلسطين في عهد أوباما:

ثماني سنوات قضاها الرئيس الأمريكي باراك أوباما على رأس سدة حكم البيت الأبيض، وقد حملت حقبته خاصة في سنواتها الأولى أملا كبيرا للفلسطينيين خاصة وللعرب والمسلمين بشكل عام، فباراك حسين أوباما أول رئيس أسود للولايات المتحدة، وهو من أكثر الرؤساء اطلاعاً على مأساة الشعب الفلسطيني الطويلة، وعلى دور إسرائيل في تشريد هذا الشعب وحرمانه من وطنه. اعتقد كثيرون أن أوباما يعرف حجم المعاناة الفلسطينية الشبيهة إلى حد بعيد بما عاناه السود لتحصيل حقوقهم المدنية والسياسية، فقبل انتخابه كان أوباما صديقاً وضيفاً شبه دائم في منزل الدكتور رشيد الخالدي بنيويورك، والتقى وشارك في مناظرات عدة مع إدوارد سعيد، وكان أول اتصال أجراه بعد توليه الرئاسة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس[50]. كان من المتأمل أن تشكل مرحلة أوباما تحولا حقيقيا في المواقف الأمريكية من القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية من خلال زيادة تأثير "اللوبي" العربي في موازاة تأثير نظيره الصهيوني، فقد لعبت شخصيات مثل رشيد الخالدي وادوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد أدوارا هامة في لملمة الصوت العربي في أمريكا، وزيادة تأثيره في المنظومة الداخلية هناك[51].

ولم يمض وقت طويل على فترة حكمه حتى ظهرت للملأ نظرة أوباما تجاه القضية الفلسطينية التي لم تقم على أساس الحقوق الفلسطينية، وإنما جاءت نتيجة إيمان الرجل بأن المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية تمنع الولايات المتحدة من تحسين علاقاتها مع العالم العربي، وبينت كم كانت إرادة أوباما تجاه قضية فلسطين واهنة ومرتبطة عنده بموازنة الملفات الأخرى في المنطقة. حاولت إدارة أوباما أن توازن بين علاقة المصالح والقوة من جهة والاعتبارات الإنسانية والحقوقية من جهة أخرى على اعتبار أن الحزب الديمقراطي الأمريكي أكثر حساسية لقضايا الدمقرطة وحقوق الانسان وحق تقرير المصير من الحزب الجمهوري المعارض، لكن فشلت هذه الإدارة في عمل اختراقات حقيقية في الملف الفلسطيني لأسباب كثيرة.

---

[49] المصدر السابق، ص 17.

[50] الياس حرفوش، تاريخ فلسطين مع القضية الفلسطينية، صحيفة الحياة، 2017: http://www.alhayat.com/Opinion/Ilias-Harfoush/19363342

[51] Edward Said, Projecting Jerusalem, Journal of Palestine Studies, No. 1, Vol. 25, Autumn 1995, p. 7

وفي سياق حالة التنازع التي تنتاب الرئيس أوباما وتضعه في المنطقة الرمادية صرح ذات مرة في خطاب له أمام منظمة "أيباك" المؤيدة لإسرائيل أن "القدس ستبقى عاصمة إسرائيل ويجب أن تبقى موحدة". ولاحقا سئل حول حق الفلسطينيين في المطالبة بالقدس في المستقبل فأجاب أن هذا الأمر متروك للتفاوض بين طرفي الصراع، إلا أنه عاد وأكد حق إسرائيل المشروع في القدس.[52]

ترامب وانتهاء مرحلة الضبابية:

أضحى دونالد ترامب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، بعد فوزه على منافسته من الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، ومن بداية ظهوره السياسي صُنّف دونالد ترامب بأنه قريب من اليمين المتشدد في حزبه الجمهوري واشتهر بعدائه للمهاجرين في أمريكا، ولم يتردد بالدعوة لإعادة النظر في قوانين الهجرة، وإطلاق تصريحات عدائية ومثيرة للجدل فيما يخص السياسة الخارجية المرتبطة بالعالم العربي، منها إعلان رغبته بإعادة احتلال العراق واستغلال نفطه بمشاريع تخدم الولايات المتحدة وسياستها[53].

ومنذ توليه الرئاسة رحب اليمين الإسرائيلي كل الترحيب بوصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ يعتقد هذا التيار أن مجيء ترامب يؤذن بانطلاق حقبة جديدة من التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية، وفرض مزيد من السيطرة عليها. ويمكن القول هنا إن إدارة ترامب تعاملت مع الملف الفلسطيني وملف القدس على وجه التحديد بشكل أحادي بغيض؛ لأنها أعطت مساحات كبيرة لإسرائيل لتحسم هذا الموضوع من خلال سلطة الأمر الواقع، وربما هنا وصلت إدارة ترامب إلى نتيجة مفادها أن الملفات الهامة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما فيها القدس واللاجئين والاستيطان لم تحسم بشكل نهائي عبر عملية تفاوضية منظمة، وإنما من خلال الخطوات أحادية الجانب، وفرض التسوية من دون موافقة الأطراف المعنية.

وبعد أقل من عام على انتخابه أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في خطابه الشهير من البيت الأبيض الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وقال إنه وجّه أوامره إلى الخارجية الأميركية للبدء بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

[52] ياسر محجوب الحسين، أوباما.. غروب مرحلة رمادية، الجزيرة نت، 2016: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/4/28/

[53] Trump's decision to announce Jerusalem as the capital of Israel: motives, implications and prospects, Doha: Arab Center for Research, 2017. P. 1-8

وقال ترامب: "قررت أن الوقت قد حان أن نعلن رسميا الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، مضيفا أن الرؤساء الأميركيين السابقين جعلوا من هذا الموضوع وعدا انتخابيا لكنهم لم ينفذوه "وها أنا أنفذه وأعتقد أنه إجراء لمصلحة الولايات المتحدة ولتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين". الغريب في مقولات ترامب أنه حاول أن يروج للفلسطينيين وللعرب أن النموذج الأمريكي في ظل إدارته قادر على إحداث اختراق على صعيد التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث يكون عبر فرض التسويات وخلق حالة من التبادلية، والتي تعني أن الجانب الأمريكي يستطيع أن يعمل مع العرب ضمن معادلات الشرق الأوسط لخلق توازن جديد، بحيث يمارس العرب شكلا من أشكال الضغوطات على الفلسطينيين لقبول التسوية بالمقاسات الأمريكية، بينما تمارس إدارته ضغوطات على إسرائيل خاصة فيما يتعلق بموضوع الاستيطان.[54]

هذا القرار قابله المجتمع العربي بموجة من الإجراءات الاحتجاجية المعارضة له، إن كان على المستوى الشعبي والمتمثل بالهبات والمسيرات والمهرجانات والفعاليات التي شهدتها عواصم عديد من الدول العربية والإسلامية ومدنها ، أو على المستوى الرسمي والذي تمثل بالردود العربية التي جاء أبرزها القمة العربية في الظهران في نيسان 2018، التي أكدت أن القرار الأمريكي مرفوض، ولا يعبر عمّا جاء في القرارات الدولية والمبادرة العربية، ولا ينسجم مع المواقف الرسمية والشعبية العربية، لا سيما أن قضية القدس هي قضية دينية وحضارية، ليس فقط للفلسطينيين، وإنما للعرب والمسلمين عموما. كما تجب الإشارة في هذا السياق إلى أن السعودية كرئيسة للقمة العربية أوصت بأهمية وضع خطة عملية واستراتيجية متكاملة للتعامل مع القرار الأمريكي بما يتضمن المساعدات الاقتصادية والمالية المباشرة للمدينة المقدسة بما ينسجم مع دعم صمود أهلها ومؤسساتها وقيمتها الدينية.55

كان الكونغرس الأميركي قد تبنى بأغلبية كبيرة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري "قانون سفارة القدس" عام 1995، ونص على ضرورة نقل السفارة الأميركية إلى القدس في سقفٍ زمني لا يتجاوز 31 أيار/ مايو 1999. إلا أن ذلك القانون تضمن بنداً يسمح للرئيس الأميركي بتوقيع إعفاء مدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لـ "حماية المصالح الأمنية القومية الأميركية". ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون، والإدارات الأميركية المتعاقبة توُقّع الإعفاء تلقائياً كل ستة أشهر، بالرغم من أنهم كانوا قد وعدوا بوصفهم مرشحين بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.. فما لوح به الرؤساء الأمريكيون السابقون أقدم عليه ترامب بكل جرأة، وتجاهل من خلالها كل الأصوات التي حذرته من تداعيات القرار،

[54] المصدر السابق
[55] الشرق الأوسط، السعودية: القادة العرب يندون بقرار نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل للقدس، فرانس 24، 2018/4: http://www.france24.com/ar/20180415-

الذي عُد في نظر الكثيرين رصاصة الرحمة التي أطلقتها واشنطن على مسيرة السلام التي كانت أصلا، وفي سنوات كثيرة، في حالة موت سريري، وذلك بسبب تنصل حكومة "تل أبيب" بقيادة "بنيامين نتنياهو" من تعهداتها كافة ، وتنحيتها القرارات الأممية جانبا، مع المضي في فرض الأمر الواقع.[56]

وعد ترامب، والذي خالف فيه كل القوانين والقواعد والأعراف الدولية، بحيث أنه جاء من رئيس دولة معينة يعطي فيه دولة أخرى عاصمة من أرض شعب لدولة ثالثة، حاول من خلاله تحقيق عديد من المكاسب لدولته ولحليفتها إسرائيل ومكاسب شخصية يظهر من خلالها كزعيم تاريخي حقق ما لم يقدر عليه الآخرون. ويبدو لنا أن صفقة القرن التي تحدثت وسائل الإعلام عنها وتناولها المحللون الاستراتيجيون بالعرض والتحليل إنما تقوم على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتبنى سياسة صارمة فيما يتعلق بإيران وحزب الله بالمنطقة، بينما تقوم دول مثل السعودية ومصر ودول الخليج بالضغط على الفلسطينيين لقبول التسوية لكن بالمعايير الأمريكية.

استنتاجات:

كانت المواقف الأمريكية تمتاز دومًا بالضبابية والازدواجية، ففي جانب من السياسات الأمريكية برز الدعم الدائم لـ"إسرائيل"، ولم يكن الأمر كذلك فيما يخص القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني– "الإسرائيلي" تحديدًا. وفي جانب آخر، ظلّت أمريكا تحاول إظهار نفسها أنها مع الشرعية الدولية، ومع تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالشعب الفلسطيني؛ لئلا تبدو وكأنها معادية لشعب تم تشتيته وتهجيره من أرضه بفعل عوامل خارجية قسرية.

نظريًا، أعلنت الولايات المتحدة دعمها للقرارات الدولية المختلفة التي اعتبرت القدس جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها عمليًا اقتنعت بوجهة النظر "الإسرائيلية" القائلة بأن على الفلسطينيين والعرب أن يدفعوا ثمن النكبات والنكسات وعمليات التهجير القسري التي مرت عليهم ومروا بها.

عامل آخر أثر في عملية صناعة القرار السياسي الأمريكي، وما زال يؤثر حتى الآن، ألا وهو الوجود اليهودي المنظم في الولايات المتحدة الأمريكية، وفاعلية اللوبي الصهيوني بالوصول إلى الشخصيات الفاعلة في السلطتين التنفيذية

---

[56] ساطع نور الدين، إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل: دوافع داخلية وحسابات خارجية، جريدة المدن الالكترونية، 2017:

http://www.almodon.com/arabworld/2017/12/11/

والتشريعية، فمن المعروف أن أغلبية أعضاء مجلسي الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري هم من دعاة الدعم والتأييد المنقطع النظير لـ"إسرائيل"، وما يثير التخوف حاليًا هو صعود التيارات المحافظة أو شلة المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهوري، والذين يلتقون مع بعض رموز الحركة الصهيونية في تصوراتهم الدينية والسياسية حول القدس والأراضي المقدسة.

من جهتها تحاول "إسرائيل" جاهدة أن تفرض وقائع وحقائق على الأرض من خلال تكثيف الاستيطان، خاصة في الحزام الاستيطاني الذي يلف القدس من كل الجوانب والجهات. ويبدو أن "الإسرائيليين" أدركوا مبكرًا أن معركة الحسم النهائي ستكون حول القضايا النهائية، ومنها: القدس، لذلك أقروا بضرورة تبني خطة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، ليترك ذلك آثارًا وتداعيات على الضفة الغربية، وما معركة القدس إلا المعركة الأكثر أهمية والأكثر حساسية بالنسبة للكيان "الإسرائيلي" الغاصب.

بدت الأمور واضحة في عهد إدارة الرئيس ترامب، فأظهر دعما منقطع النظير "لإسرائيل" ولسياساتها الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بقضية القدس. ويبدو أن انتمائه إلى الجناح المحافظ داخل الحزب الجمهوري وإحاطته بمجموعة من المستشارين الذين يدعمون إسرائيل، وتحالفاته الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك تحالف اليمين في كل من أمريكا و"إسرائيل"، حيث الالتقاء السياسي والفكري والعقائدي بين الطرفين، كل ذلك عزز فعلا هذا التوجه الداعم "لإسرائيل".

أخيرا، لا بد من عمل إشارة استنتاجية مفادها أن إدارة ترامب استغلت الانسداد السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وتبعثر الأوراق الإقليمية بفعل موجات "الربيع العربي"، ما أفقد القضية الفلسطينية أبعادها المحلية والإقليمية ومهد الطريق أمام سطوة أمريكية إسرائيلية على مجمل عملية التفاوض وعلى المسرح الفلسطيني الإسرائيلي بأكمله.

المصادر والمراجع

الكتب العربية

1. إبراهيم أبو لغد، سياسة أمريكا تجاه فلسطين، تحرير ميخائيل سليمان، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996
2. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها، تأسيسها، مساراتها (قبرص: مركز أبحاث م.ت.ف، 1987)
3. البطريرك ميشيل الصباح، مكانة القدس في الدين المسيحي، في مستقبل القدس العربية. (الدار البيضاء: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1999)
4. جمال البابا، الأرض والمستوطنات والقدس في أفكار كلينتون، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى، العدد الأول، آذار (مارس) 2001
5. حسين كنعان، مستقبل العلاقة العربية الأمريكية، الخيال للطباعة والنشر، بيروت،ط1، (2005)
6. خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال "الإسرائيلي" وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي (رام الله: منشورات وزارة الثقافة، 2001)
7. عبد الرحمن عباد، مكانة القدس في الإسلام، في مستقبل القدس العربية (الدار البيضاء: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1999)
8. محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، (القدس:جمعية الدراسات العربية، 1985)
9. نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحريرصالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948

رسائل الدكتوراة والماجستير

10. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية 2009
11. إسماعيل تلاوي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية–"الإسرائيلية"، معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت، 2005 (رسالة ماجستير غير منشورة).

12. ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1976

مجلات ودوريات

13. أحمد صدقي الدجاني، القدس في خطر (القدس: مركز الإعلام العربي،2001)

14. جريدة الأيام، موقف كلينتون من قضايا الشرق الأوسط، 2004/6/20.

15. خطاب مارتن أنديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 1993/5/18، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993

16. قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، منشورات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، PASSIA، القدس، 2004.

المواقع الالكترونية

17. أشرف صالح، ليندون جونسون، موسوعة الجزيرة، ملوك ورؤساء:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/4/23

18. الياس حرفوش، تاريخ فلسطين مع القضية الفلسطينية، صحيفة الحياة، 2017:

http://www.alhayat.com/Opinion/Ilias-Harfoush/19363342

19. الشرق الأوسط، السعودية: القادة العرب ينددون بقرار نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل للقدس، فرانس 24،

http://www.france24.com/ar/20180415:2018/4

20. ساطع نور الدين، إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل: دوافع داخلية وحسابات خارجية، جريدة المدن الالكترونية،

http://www.almodon.com/arabworld/2017/12/11/:2017

21. ياسر محجوب الحسين، أوباما.. غروب مرحلة رمادية، الجزيرة نت، 2016:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/4/28/

المراجع الأجنبية

22. Art Robert, Bureaucratic Politics and American Foreign Policy: A Critique, *Policy Sciences* December 1973

23. Ayman Yousef, The Superpower and Palestine Question ,A Study of Dynamic of Cold War Politics (Baroda: India, 1995).
24. Babak Mayamey, Zionism: A Critical Account 1897- 1948, the development of Israel and the exodus of Palestine from New Historian perspectives, Polis Journal, Vol. 14, Winter 2010
25. Democracy in Israel, Memo, The American Israel Affairs Committee, January 2016
26. Edward Buhring, The UN and The Palestinians Refugees Bloomington: Indiana University Press, 1971)
27. Edward Said, The End of the Peace Process, (New York: Vintage Books, 2001)
28. Jim Zanotti, US Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, May, 2018
29. Khalid Sheikh, Palestine: A Human Tragedy (New Delhi League of Arab States, 1998)
30. Monty Noam Penkower, "American Jewry and the Holocaust: From Biltmore to the American Jewish Conference," Jewish Social Studies, vol.47 no. 2, 1985
31. Paul Miller, Evangelicals, Israel and The US Foreign Policy, Survival, Vol. 56, March 2014
32. Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories, A Bimonthly publication of the Foundation for Middle East Peace,Volume 11, No. 7, Jan-Feb. 2001
33. Robert Lieberman, The Israel lobby and the American politics, Exchange, Vol. 7, no. 2, June 2009
34. Rony Modigs, US foreign Policy in the Middle East after the Cold War, Kansas: Fort Leavenworth, 2003
35. Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict, (Chicago, Chicago University Press, 1985)
36. Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict, (Chicago, Chicago University Press, 1985)
37. Surendra Bhutani, The UN and The Arab-Israeli conflict,)New Delhi: The Academy Press, 1977)
38. The Carter Center and Camp David, The 25th Anniversary Forum with Partnership with Widroo Wilson Center, Washington DC, 2003
39. Trump's decision to announce Jerusalem as the capital of Israel: motives, implications and prospects, Doha: Arab Center for Research, 2017

Jerusalem as perceived by the successive US Administrations since WWII: An analysis of the political positions and the general contexts

Fadi Jumaa [1], Ayman Yousef [2]

[1,2] Political Science, Arab American University - Palestine

[1]Fadi.jumaa@aaup.edu, [2] Ayman.yousef@aaup.edu

Abstract

The purpose of this study is to shed light on the attitudes and the positions of the successive American administrations towards Jerusalem and its holy sites. It further aims at evaluating the events and reasons that influenced the overall American foreign policy toward Palestine in general and the Holy Land in particular. This is so by answering the major questions about the factors and variables that influenced the American positions on Jerusalem within the internal and external considerations of US foreign policy.

The study is based on the premise that US foreign policy has historically been hazy about Jerusalem and its holy places. Despite attempts to demonstrate neutrality and adherence to international charters and treaties, the successive US administrations have remained biased to the Israeli occupation of Palestine. This hazy picture remained dominant until President Donald Trump took over the United States; he ended this stage to show full and public bias to the Israeli occupation. This was obvious in Trump's announcement of the transfer of the US embassy to Jerusalem. According to many analysts, this decision has opened a new chapter of the US position toward Jerusalem and the Palestinian issue. To prove this hypothesis, the study relied on historical qualitative analytical methodologies.

The study has come up with several points and remarks, most notably those related to the US hostile policies and attitudes against the Palestinians. That is, the US policies in general are not friendly with the Palestinians and do not understand their cause in various aspects. The US policy is also characterized by the unlimited support to Israel provided in the form of financial, military and political assistance despite its knowledge and realization that "Israel" is an occupying state, which practices the policies of displacement and settlement in the occupied territories. The paradox is that theoretically and officially, the United States has declared its support for the various international resolutions that consider Jerusalem as part of the occupied Palestinian territories, but practically, the US is totally convinced of the "Israeli's" viewpoint on this particular crucial issue. This US hostile position is definitely fueled by AIPAC, the Jewish lobby and the different Zionist groups along with other factors and variables.

Keywords: *Foreign Policy, American Administration, Trumpism, Jerusalem, conservative right***.**